



Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

## الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

24-28 آذار / مارس 2018

CL/202/14-Inf.1

A/138/8-Inf.1

24 كانون الثاني / يناير 2017

المجلس الحاكم

البند 14

الجمعية

البند 8

### تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

قدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الروسي عدداً من التعديلات التي تندرج في ست فئات رئيسية هي:

أولاً: الوضع الدولي للاتحاد البرلماني الدولي؛

ثانياً: الموافقة على الاتفاقات؛

ثالثاً: تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد الدولي؛

رابعاً: استراتيجية كل ثلاث سنوات؛

خامساً: الشفافية والمساءلة؛ و

سادساً: إدخال لغات إضافية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وبالنسبة لكل فئة من هذه الفئات، وفي انتظار التوضيحات التي سيقدمها مؤيدو التعديلات، أعدت الأمانة مذكرات

معلومات أساسية تتضمن معلومات وحقائق وتقييمات لمساعدة الأعضاء على دراسة هذه التعديلات.



## أولاً. الوضع الدولي للاتحاد البرلماني الدولي

لقد ولدت هذه المسألة الكثير من النقاش على مر السنين.

بموجب القانون الدولي، المنظمة الدولية هي منظمة قائمة على معاهدة للدول ذات السيادة (وفقاً للمادة 2 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، تعرف "المنظمة الدولية" بأنها تعني منظمة حكومية دولية). وعلى هذا النحو، فإن الأمم المتحدة لا تعترف بالاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية بالمعنى الدقيق للكلمة، ولا تعترف بحكومات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وهذا ينطوي على آثار مباشرة من حيث الازدواج الضريبي (كما في حالة فرنسا)، وإصدار التأشيرات (لم يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من عقد اجتماعات نظامية في الاتحاد الأوروبي منذ عام 1999)، وحق المؤلف في المنشورات المشتركة، وما إلى ذلك.

وفي عام 1971، أبرم الاتحاد اتفاقاً بشأن المقر مع الحكومة السويسرية، والذي يعترف "بالصفة الشخصية والقانونية للاتحاد البرلماني الدولي"، ويمنح له الحصانات والامتيازات المرتبطة بمنظمات دولية. وفي عام 1998، أصدر رئيس الولايات المتحدة أمراً تنفيذياً بتسمية الاتحاد البرلماني الدولي (ثم إنشاء مكتب للأمم المتحدة في نيويورك) بوصفه "منظمة دولية عامة يحق لها التمتع بالامتيازات، الإعفاءات والحصانات التي يمنحها قانون الحصانات الأمريكي للمنظمات الدولية".

وفي عام 1999، طلب الاتحاد البرلماني الدولي رأياً قانونياً بشأن وضع الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية - <http://archive.ipu.org/finance-e/opinion.pdf> - الذي خلص إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي "يملك شخصية قانونية دولية، وهو منظمة دولية ذات طبيعة خاصة، أي منظمة برلمانية، سياسية، وتمثيلية دولية". واستخدم ذلك كأساس لجهود الاتحاد البرلماني الدولي لتأمين مركز المراقب الدائم لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو وضع مخصص للمنظمات الدولية (أي الحكومية الدولية). وفي نهاية المطاف، منحت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مركز المراقب الدائم في عام 2002، في ضوء "الطابع الفريد للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة مشتركة بين الدول كمنظمة عالمية للبرلمانات الوطنية" (لم تعترف الأمم المتحدة أبداً بالاتحاد البرلماني الدولي باعتباره "منظمة دولية" في حد ذاته).

في شباط / فبراير 2010، وفي سياق الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمان، عقد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي آنذاك ثيو - بن غوربراب دورة موسعة استثنائية للجنة التنفيذية (موسعة)، لدراسة علاقة الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة، والأساس القانوني والخيارات لتحويل الاتحاد البرلماني الدولي إلى منظمة قائمة على



المعاهدات ذات مركز رسمي بوصفه النظير البرلماني للأمم المتحدة. وكانت المناقشة غير حاسمة، وأيد مؤتمر رؤساء البرلمانات في وقت لاحق من تلك السنة في نهاية المطاف، تقريراً أعم عن تعزيز الاتحاد البرلماني الدولي وعلاقته مع الأمم المتحدة – <http://archive.ipu.org/splz-e/speakers10/3c.pdf>

وقد نوقشت مسألة الوضع الدولي للاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً في سياق اتفاق التعاون الجديد بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. وأنشأت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي لجنة فرعية معنية باتفاق التعاون، عملت بين عامي 2014 و 2015، ودرست مختلف جوانب الاتفاق، بما في ذلك الطرائق الممكنة لتعزيز وضع الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية بموجب القانون الدولي (مثل إمكانية أن يصبح وكالة ذات صلة تابعة للأمم المتحدة وتحويل الاتحاد البرلماني الدولي إلى منظمة حكومية دولية). وقرر أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الإبقاء على الوضع الراهن - الحفاظ على الطابع الفريد للاتحاد البرلماني الدولي واستقلاله، وعدم اتباع أي مسار عمل قد يجعل الاتحاد البرلماني الدولي تابعاً للأمم المتحدة ولحكوماتها الأعضاء. وكان أحد الاقتراحات التي عرضت هو إدراج اعتراف صريح بالوضع الدولي للاتحاد البرلماني الدولي في الاتفاقات الرسمية المبرمة مع مضيفي الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل.

وفي أعقاب المداولات المذكورة أعلاه داخل الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي، تم التوقيع في تموز/ يوليو 2016 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة على اتفاق تعاون جديد، استناداً إلى التطورات في العلاقات المؤسسية منذ عام 1996، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتتالية المتخذة بتوافق الآراء، تم التوقيع عليها في يوليو 2016 من قبل الأمناء العامين للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي –

[www.ipu.org/sites/default/files/documents/2016\\_cooperation\\_agreement.pdf](http://www.ipu.org/sites/default/files/documents/2016_cooperation_agreement.pdf)



## ثانياً: موافقة المجلس الحاكم على جميع الاتفاقات

### التي سيوقعها الاتحاد البرلماني الدولي

يدخل الاتحاد البرلماني الدولي في أنواع مختلفة من الاتفاقات التي يمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين:

#### 1. الاتفاقات المؤسسية: الاتفاقات الموقعة مع المنظمات والشركاء الآخرين التي تحدد أهداف العمل العامة للمنظمة

تحدد هذه الاتفاقات شروط التعاون مع منظمة أو شريك أو نية العمل معاً في مجال معين. وتؤدي الاتفاقات إما إلى تعاون ملموس أو تظل في مرحلة النوايا (مثل الصندوق العالمي). ومثل هذه الاتفاقات مفيدة بقدر ما تضع أساساً للتعاون الملموس. ويمكن متابعتها بمذكرة تفاهم أو خطاب اتفاق ولكن لا ترتبط بالضرورة بالنتائج. ومن الأمثلة على هذه الاتفاقات اتفاق الاتحاد البرلماني الدولي - الأمم المتحدة الذي قُدّم إلى اللجنة التنفيذية ووافق عليه المجلس الحاكم. ونوقشت هذه الاتفاقية باستفاضة في كل من اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم. وأنشئت لجنة فرعية لدراسة الاتفاق. وعقب هذه المناقشات ومواصلة الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي، وقع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الاتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة. ومن الأمثلة الأخرى اتفاق الاتحاد البرلماني الدولي - سيرن، واتفاق الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي تم توقيع النسخة المنقحة منه في تشرين الثاني / نوفمبر 2017.

2. اتفاقات تنفيذ: تشكل هذه الاتفاقات الجزء الأكبر من الاتفاقات التي أبرمها الاتحاد البرلماني الدولي. وهي تعمل على تنفيذ الرؤية والأهداف التي حددتها الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي (على النحو المبين في الاستراتيجية، واتفاقات الموازنة والاتفاقات المؤسسية التي تم إقرارها مع المنظمات الشريكة). وهذه الاتفاقات مقيّدة زمنياً بمخرجات محددة. واتفاقات التنفيذ مفصلة وتخضع للمساءلة المباشرة أمام الأمانة العامة عن التنفيذ. ويوقع الأمين العام هذه الاتفاقات عموماً، لا سيما عندما يكون الطرف الآخر ممثلاً بالرئيس التنفيذي للمؤسسة. ويمكن تحديد نوعين من اتفاقات التنفيذ:

(أ) **الاتفاقات المبرمة مع المانحين:** تبرم هذه الاتفاقات وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها المجلس الحاكم. وهي تحدد شروط التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والجهة المانحة. ويرافق الاتفاق مع المانحين خطة وموازنة والبنود المقرر إنجازها. ويتم الإبلاغ عن جميع هذه الاتفاقات في اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم كجزء من التقارير. ويوقعها الأمين العام. ويمكن توقيعها مع برلمان (مثل الإمارات العربية



المتحدة)، ومع كالة التنمية الحكومية) (مثل اتفاقية الوكالة السويدية للتنمية الدولية)، ومع فرع للوزارة (مثل الهيئة الكندية للشؤون العالمية)، ومع منظمة غير حكومية (مثل الدعم العمالي للتنمية)، في إطار المبادئ التوجيهية بشأن التمويل الطوعي التي وضعتها المنظمة.

(ب) **الاتفاقات المبرمة مع البرلمانات والشركاء:** تبرم هذه الاتفاقات في إطار تنظيم مشروع، أي لغرض تنظيم حدث / نشاط (سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي) أو إنتاج الأدوات. وتشمل الاتفاقات مع البرلمانات التي تستضيف الجمعيات والاتفاقات المبرمة لتنظيم أنشطة محددة، مثل زيارات التوعية في البلدان (مثل موريتانيا - العنف ضد المرأة، بنغلادش - زواج الأطفال)، والاتفاقات المتعلقة بتنظيم برنامج تدريبي وطني (مثل جيبوتي - التنمية المستدامة)، أو مع شركاء لإنتاج أدوات (مثل مفوضية شؤون اللاجئين - كتيب عن اللاجئين، واللجنة الدولية للصليب الأحمر - دليل القانون الدولي الإنساني).

وبصفة عامة، فإن الرئيس التنفيذي للمنظمة هو الجهة المخولة بالالتزامات القانونية للمنظمة.



## ثالثاً: تمثيل الاتحاد الدولي على الصعيد الدولي

يشارك الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من أنواع الاجتماعات في جنيف ونيويورك، ومن حين لآخر في أجزاء أخرى من العالم. بعض الاجتماعات يخطط له مسبقاً قبل وقت كافٍ من انعقاده، باعتباره جزءاً من برنامج العمل العادي، بينما يُقرر عقد اجتماعات أخرى في وقت قصير. ويمكن تصنيف الاجتماعات مرة أخرى على أنها اجتماعات رسمية، وهي التي يُدعى فيها الاتحاد البرلماني الدولي إلى التعبير عن موقف رسمي، واجتماعات غير رسمية، والتي عادة ما ينطوي على نوع من مستوى العمل التفاعلي.

ويصدر الاتحاد البرلماني الدولي بيانات تتعلق بالأحداث الدولية، ويعقد من وقت لآخر مؤتمرات إعلامية لإطلاق مبادرة أو تعزيز وجهة نظر سياسية.

وفي حالة الاجتماعات الرسمية، حسب مستوى المشاركة المتوقع من جميع المنظمات المشاركة، فإن الممارسة المعتادة هي أن يكون الرئيس أو الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي هو المتحدث الرسمي. وعندما لا يكون ذلك متاحاً، فإن الاتحاد البرلماني الدولي عادة ما يمثل أحد كبار الموظفين.

وفي حالة الاجتماعات غير الرسمية، كانت الممارسة تتمثل في أن الاتحاد البرلماني الدولي عادة ما يمثل الأمين العام أو الموظف (الموظفين) بالنيابة عن الأمين العام.

وفي جميع الحالات، تشكل القيود المتعلقة بالموازنة وتوقيت الاجتماعات عوامل رئيسية في تحديد مستوى تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماعات الدولية.

## الاجتماعات التي تنظمها الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الحكومية الدولية

استناداً إلى الممارسة السابقة، يمكن تصنيف الفئات التالية للاجتماعات ومستوى التمثيل المقابل لها:

**القمم الرئيسية**، على مستوى رؤساء الدول والحكومات (رئيس الوزراء) مثل قمة أهداف التنمية المستدامة في عام 2015. ومن المعتاد أنه عندما يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من التحدث في هذه الاجتماعات، يمثل الرئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وتستند بيانات الرئيس إلى سياسات الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه وقراراته واستنتاجاته من المناقشات العامة أو مشاريع البحوث.



اجتماعات على المستوى الوزاري، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF)، منتدى التعاون الإنمائي (DCF) التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). وعندما يتاح للاتحاد البرلماني الدولي فرصة الكلام، يمثلها إما الرئيس أو الأمين العام.

**التفاوض على الاتفاقات الدولية،** مثل الفترة التي تسبق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أو الاتفاق العالمي للهجرة. ويستتبع هذه المفاوضات عقد اجتماعات متكررة على مدى عدة أشهر على مستوى تقني / سياسي، يحضرها سفراء وموظفون في البعثات. وبناء على تقدير رئيس هذه الاجتماعات، يسمح لرئيس مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي أو موظفيه بالتحدث بإيجاز، بعد أن تتحدث البعثات.

**التفاوض على قرارات الجمعية العامة الروتينية للأمم المتحدة،** يحدث هذا على مدى عدة أسابيع، وبناء على تقدير رئيس الاجتماع، يمكن لموظفي مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي التأكيد على أمر ما مستمد من قرار رسمي للاتحاد البرلماني الدولي.

**الفعاليات والمناسبات الخاصة** مثل حلقات النقاش التي تتألف من الممثلين الدائمين، مسؤولي الأمم المتحدة، والخبراء والتي تنظم غالباً خلال فترة قصيرة. ويجوز للرئيس أو الأمين العام، في جنيف أو نيويورك، الاشتراك وفقاً لمستوى المشاركين الآخرين، وجدول الاجتماعات. وفي حالات كثيرة، يشارك موظفو مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي أو غيرهم من موظفي الاتحاد البرلماني الدولي. ومن الأمثلة على ذلك الحدث الأخير بشأن حقوق التصويت للمهاجرين، أو الحدث المتعلق بسياسات الشبكة الدولية للنساء الناشطات في مجال حقوق الإنسان، حيث تم استلام الدعوات في غضون مهلة قصيرة.

**الاجتماعات المتخصصة التي تستضيفها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى.** يمكن دعوة الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة في الاجتماعات المتخصصة. وعندما يتعذر على الرئيس الحضور، يقوم بالتشاور مع الأمين العام لتعيين من يحضر من المسؤولين في الاتحاد البرلماني الدولي. فعلى سبيل المثال، مثل السيد تشودري الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره رئيساً فخرياً للاتحاد البرلماني الدولي، وقدم التقرير البرلماني العالمي الثاني للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى الندوة التي عقدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بشأن بناء مؤسسات فعالة، قابلة للمساءلة وشاملة للإدارة العامة للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (جمهورية كوريا ، 6-8 كانون الأول/ ديسمبر 2017). وقد مثلت السيدة كويغاس بارون، التي كانت آنذاك عضواً في لجنة القانون الدولي الإنساني، الاتحاد البرلماني الدولي، في قمة الأمم المتحدة للعمل الإنساني في اسطنبول في أيار / مايو 2016. وكانت



السيدة روخاس، رئيسة للجنة السلام والأمن الدوليين، ممثلة للاتحاد البرلماني الدولي في أسبوع جنيف الأسبوع في تشرين الثاني / نوفمبر 2017. وتمثل السيدة منساه ويليامز، بصفتها رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، الاتحاد البرلماني الدولي في لجنة وضع المرأة في آذار / مارس من كل سنة في نيويورك. وكثيراً ما يُدعى أعضاء اللجنة التنفيذية من المنطقة التي يعقد فيها الاجتماع إلى تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي.

**معتكف السفراء**، وهذه أحداث غير متكررة يدعى إليها الاتحاد البرلماني الدولي من وقت لآخر. ووفقاً للموضوع، يمثل الاتحاد البرلماني الدولي إما موظفي مكتب المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة أو موظف معين.

**المهام الرسمية**، يحضر الرئيس المهام الرسمية التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة أو غيره من كبار المسؤولين الحكوميين في نيويورك، إذا كان ذلك متاحاً؛ ويمثل الاتحاد البرلماني الدولي في غياب الأمين العام. وأبرز مهمة في السنة، يدعى إليها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، هي مأدبة الغداء الرسمية التي يقيمها الأمين العام للأمم المتحدة لرؤساء الدول والحكومات الذين يحضرون لافتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة في الأسبوع الثالث من أيلول / سبتمبر. وفي حفلات الاستقبال الرسمية الأخرى، يمثل الاتحاد البرلماني الدولي الرئيس أو الأمين العام أو رئيس مكتب المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة.

**اجتماعات على مستوى الأمانة**، تنعقد اجتماعات على مستوى العمل، وتحضر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الأمين العام، ورئيس مكتب المراقب الدائم (في نيويورك) أو كبار الموظفين. وتنعقد هذه الاجتماعات لمناقشة الأنشطة المشتركة. ومن الأمثلة على ذلك عقد اجتماعات مع جهات تنسيق في أمانة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى. وهناك أيضاً اجتماع سنوي بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على المستوى الإداري.

### الاجتماعات التي تنظمها البرلمانات الوطنية، المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية

هناك عدة مستويات من الاجتماعات والتفاعلات مع كل من هذه المنظمات، بما في ذلك المنظمات البرلمانية الرسمية (مثل برلمان عموم إفريقيا، البرلمان الأوروبي وما إلى ذلك) والشبكات البرلمانية غير الرسمية (مثل البرلمانيين من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح؛ والبرلمانيون والعمل العالمي، والشبكة البرلمانية بشأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما إلى ذلك).





تاريخياً، يكمل الرئيس والأمين العام بعضهما البعض في عملهما مع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية ذات الصلة سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي. ويكتسي هذا أهمية خاصة لأن واجبات الرئيس الوطنية قد لا تسمح له بالاشتراك على أساس التفرغ في الحفاظ على هذه العلاقات.

وخلال فترة ولايته، أجرى الرئيس تشودري 52 بعثة بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك بعثة في مايو/ أيار 2017 للبرلمان الكندي لشكرهم على استضافة اجتماع البرلمانين الشباب في وقت لاحق من ذلك العام.

وكثيراً ما يدعى الرئيس أو الأمين العام إلى الاحتفالات بالذكرى السنوية في البرلمانات الأعضاء أو الافتتاحات الاحتفالية للبرلمان. وتشمل الأمثلة الأخيرة ما يلي: حضر الرئيس تشودري أحداثاً احتفالية في هنغاريا، ليتوانيا، رومانيا وروسيا الاتحادية، حيث خاطب برلماناتهم. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، حضر الأمين العام الذكرى السنوية المئوية لعضوية السويد في الاتحاد البرلماني الدولي. ومن حين لآخر، يجوز لممثل مكتب معين أن يمثل الرئيس. وفي آب / أغسطس 2017، مثل السيد أورتوبي، الرئيس بالنيابة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الاتحاد البرلماني الدولي في بعثة لعودة برلمان هندوراس. ودعي الأمين العام مؤخراً إلى حضور افتتاح برلمانات في بنن وتوغو.

### الاجتماعات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية والمبادرات المخصصة

فيما يتعلق بالعلاقات مع المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل مراكز الفكر والمؤسسات، فإن الاتصال الأولي عادة ما يكون على مستوى الموظفين.

ومن الناحية التاريخية، استهل الرئيس علاقات جديدة، بدعم من موظفي الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، مثل مشاركة الرئيس السابق تشودري مع مؤسسة بلومبرغ ومبادراتها الخاصة بالخلاص من التبغ، التي عملت على دعم اجتماع أهداف التنمية المستدامة لرؤساء جنوب آسيا في أوائل عام 2017.

### العضوية في الهياكل المتخصصة في المنظمات الأخرى

في بعض الأحيان، يُدعى الرئيس أو الأمين العام للمشاركة في هياكل متخصصة تتناول المسائل المدرجة في جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. فعلى سبيل المثال، دعا الأمين العام للأمم المتحدة الرئيس السابق تشودري إلى المشاركة في اللجنة التوجيهية لاستراتيجية كل امرأة وكل طفل. وقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى الاجتماع في المجموعة القيادية لحركة الارتقاء بمستوى التغذية.



## التفاعل اليومي مع المنظمات الدولية

عموماً، يحتفظ الأمين العام، تمشياً مع النظام الأساسي، بالعلاقات مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات الدولية الأخرى، ويحدد فرص التعاون، ويضمن إقامة الشراكات، التي تتفق مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، والتي تقدم إلى الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي للموافقة عليها. ويدعمه في هذا الدور كبار الموظفين الذين يقيمون اتصالات على المستوى التقني.



## رابعاً: استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي كل ثلاث سنوات (مصحوبة باستراتيجية اتصالات كل ثلاث سنوات)

إن تطوير وتنقيح استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي يحركها الأعضاء. وعلى هذا النحو، تتيح هذه العملية وقتاً للمشاورات والتغذية المرتدة والتقييم. وقد تم تطوير الاستراتيجية الخمسية الأولى (2012-2017) إلى عملية تشاورية مدتها سنة واحدة، حيث (1) طُلب من الأعضاء تحديد أولويات الاتحاد البرلماني الدولي؛ (2) أعدت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مسودة أولى للاستراتيجية استناداً إلى الأولويات التي حددها الأعضاء؛ (3) علق الأعضاء على هذا المشروع الأولي؛ و (4) نقحت الأمانة المشروع، والذي قدم بعد ذلك إلى الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي لاعتماده.

وأُتحت استراتيجية الفترة 2012-2017 إجراء تقييم خارجي في منتصف المدة، بهدف تقييم ما إذا كانت الأولويات المحددة واقعية وما إذا كانت تلي متطلبات الأعضاء.

وناقشت الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي الاستعدادات لاستراتيجية 2017-2021. وتعد الاستراتيجية نسخة محدثة من الاستراتيجية السابقة، وتستند إلى نتائج تقييم منتصف المدة، والعوامل في هيكل التنمية المستدامة الجديد. وناقشت اللجنة التنفيذية المشروع الذي أعدته الأمانة العامة، وعُرض على الأعضاء للتعليق عليه؛ ثم وضعت الأمانة العامة الصيغة النهائية للوثيقة، وعُرضت على الأعضاء والمجلس الحاكم للموافقة عليها. واستغرقت عملية وضع الاستراتيجية المحدثة سنة واحدة.

فالاستراتيجية ليست خطة عمل بل هي وثيقة تحدد الإطار العام لعمل المنظمة، وهي تحدد الأولويات كما يراها أعضاءها.

وتتحقق المرونة في التنفيذ على مستوى خطط العمل والموازنات السنوية التي تدرسها اللجنة التنفيذية، بعد مشروع أعد بتوجيه من لجنة فرعية ووافق عليه المجلس الحاكم في كل دورة من دورات أكتوبر / تشرين الأول. وعلى هذا المستوى يمكن تحديد الأولويات للمنظمة وللسنة (في حين لا يزال ذلك في إطار استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي). وقد استخدم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي في الماضي نقطة الدخول هذه للاتفاق مع الأعضاء على بعض الأولويات، وآخرها الحد من مخاطر الكوارث، أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ.



وقد تم تحديد خمس سنوات على أنها فترة مناسبة، لأنها تسمح بإجراء التقييمات، التدقيق، والبناء على الدروس المستفادة. كما أن مدة خمس سنوات توفر أيضاً وقتاً لإجراء مفاوضات مع المانحين وتأمين اتفاقات متوسطة الأجل. ويوفر نهج السنوات الخمس الاستدامة في الرؤية، وهو أمر أساسي للمانحين. ومن المتوقع أيضاً الاستدامة لأن بعض الاتفاقات تتداخل من استراتيجية إلى أخرى. وتبين مراجعة سريعة للممارسات المتبعة في منظمات دولية أخرى أن الاستراتيجيات في المتوسط تتراوح بين أربع وخمس سنوات (منظمة الصحة العالمية - أربع سنوات، المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) - ست سنوات، منظمة العمل الدولية - أربع سنوات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - خمس سنوات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - أربع سنوات، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر (IFRC) - 10 سنوات).

ولدى الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجية للاتصالات، والتي درستها اللجنة التنفيذية مؤخراً في عام 2012 (مدينة كيبك). ويعزز مبدأ موافقة الهيئات الرئاسية ملكية الأعضاء وينبغي تشجيعهم.



## خامساً: التقرير السنوي عن الشفافية والمساءلة

"إن الاتحاد البرلماني الدولي ملتزم بمعايير أخلاقية عالية، وشفافية ومساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، بما في ذلك برلماناته الأعضاء، موظفوه، المستفيدون، المانحون، والشركاء المتعاونون. ويتخذ الاتحاد البرلماني الدولي سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع ممارسات الاحتيال والفساد. ويقر الاتحاد البرلماني الدولي، وفقاً لأفضل ممارسات إدارة المخاطر، بأن آليات المراقبة الداخلية القوية والضوابط على جميع المستويات والمواقع الإدارية في المنظمة، هي أفضل وسيلة لمنع الغش والفساد".

### سياسة الرقابة، مكافحة الاحتيال والفساد في الاتحاد البرلماني الدولي

لدى الاتحاد البرلماني الدولي حالياً مجموعة من السياسات، التي تسهم في ضمان الشفافية والمساءلة على جميع مستويات المنظمة في تنفيذ استراتيجيتها من خلال خططها وموازنتها السنوية. وتشمل اللوائح والسياسات التالية:

- مدونة قواعد السلوك لموظفي الاتحاد البرلماني الدولي؛
- نظام موظفي الاتحاد البرلماني الدولي؛
- سياسة الرقابة، منع الاحتيال والفساد ومكافحته للاتحاد البرلماني الدولي؛
- اللوائح المالية للاتحاد البرلماني الدولي؛
- إطار إدارة المخاطر للاتحاد البرلماني الدولي؛
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساهمات الطوعية المقدمة إلى الاتحاد البرلماني الدولي؛
- سياسة تعميم مراعاة المنظور الجندي (المساواة بين الرجال والنساء) للاتحاد البرلماني الدولي؛
- المبادئ المشتركة للاتحاد البرلماني الدولي لدعم البرلمانات.

وعلى الصعيد التشغيلي، يوجد لدى الاتحاد البرلماني الدولي عدد من الآليات لوضع هذه السياسات موضع التطبيق، بما في ذلك على سبيل المثال، دليل السياسات والإجراءات المحاسبية، النظام الإداري للموظفين، وسجل إدارة المخاطر. وهناك تقييمات منتظمة لنتائج الموظفين والبرنامج.

وتضمن الشفافية والمساءلة من خلال الإشراف على الهيئات التالية، استعراضها والإبلاغ عنها:

- المجلس الحاكم؛
- اللجنة التنفيذية؛
- اللجنة الفرعية للتمويل؛



- المدققون الخارجيون؛
- الاكثاريون الخارجيون لصندوق المعاشات التقاعدية؛
- المدققون الداخليون.
- مقيم البرنامج الخارجيون.

وتقدم التحديثات على كل مجال من مجالات السياسة هذه، من خلال التقارير المقدمة إلى الهيئات الرئاسية في كل دورة. وتخضع عمليات المساءلة المالية على وجه الخصوص لدورها القانونية الخاصة بها، مع إجراء مراجعة وفحص مباشر من قبل مدققي الحسابات، واللجنة الفرعية المعنية بالتمويل، والامثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويجب أن يقدم كل تقرير لمدققي الحسابات الخارجيين شهادة الامثال أو عدم الامثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتضمن التقرير استنتاجات يتعين على الإدارة أن تستجيب لها. ويتعين على الأمانة العامة تنفيذ التوصيات عندما توافق عليها الهيئات الرئاسية.

وقد يكون من المفيد استخلاص الحالة العامة للشفافية والمساءلة داخل الاتحاد البرلماني الدولي في تقرير شامل يشمل جميع عناصر السياسة المختلفة هذه، ويشرح كيفية ارتباطها ببعضها البعض وتكاملها.

وينبغي لأي تعديلات قانونية في هذا الصدد، أن توضح نطاق تقرير الشفافية والمساءلة، سواء تجاوز نطاق أنشطة الأمانة العامة والهيئات الحاكمة إلى أنشطة برلمانات الأعضاء الفردية أم لا.



## سادساً: إدخال ثلاث لغات رسمية إضافية في الاتحاد البرلماني الدولي

يتفق اقتراح إدخال لغات رسمية إضافية في الاتحاد البرلماني الدولي مع سياسته المتمثلة في تحقيق العضوية العالمية والتواصل مع جميع الفئات المستهدفة. وينبغي دراسة الاقتراح على أساس تقييم التكاليف الإضافية المترتبة عليه. وتسعى هذه المذكرة إلى تحديد الآثار المالية المترتبة على هذا الإجراء.

### اللغات الرسمية مقارنة بلغات العمل

يُميز الاتحاد البرلماني الدولي بين لغتيه الرسميتين - الإنجليزية والفرنسية - التي تصدر فيهما جميع وثائقه الرسمية وتعمم على الأعضاء، ولغات العمل - الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية والعربية - إلى الترجمة الفورية التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي للجمعيات.

### الهيكل والموارد

تتألف دائرة اللغات (المسؤولة عن الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية) حالياً من موظف متفرغ، وموظف غير متفرغ (له مسؤوليات أخرى)، وخبير استشاري غير متفرغ.

### استخدام مترجمين خارجيين للعمل

يعتمد الجزء الأكبر من الترجمات (75٪) على الاستعانة بمترجمين خارجيين، يتقاضون أجورهم وفقاً لممارسة الأمم المتحدة والرابطة الدولية لترجمة المؤتمرات (AITC) مقابل اتعاب يتم التفاوض عليها. وهذا يوفر للاتحاد البرلماني الدولي مع ضمان الجودة. ويتم تغطية تكاليف التعاقد على خدمات المترجمين التحريريين والخارجيين والكتاب الحاضرين أثناء الجمعيات، من موازنة الجمعية العامة، وتمثل هذه التكلفة إلى جانب الترجمة الشفوية، أعلى تكلفة منفردة في إطار هذه الموازنة.

إجمالي تكاليف الترجمة الحالية (بما في ذلك الموظفين) في السنة: 1 مليون فرنك سويسري تقريباً.

### سير العمل ومراقبة الجودة

يتم حالياً معالجة المستندات على النحو التالي لضمان مراقبة الجودة المثلى: يتم تحرير النصوص الأصلية (الحرر)، وإرسالها للترجمة (مترجم)، وتنقيحها لضمان الاتساق والدقة (المراجع) ومن ثم التحقق من كلتا اللغتين لضمان محاذاة

النص من قبل مجموعة من السكرتاريا. وفي المتوسط، تُترجم ما بين 2 500 إلى 3 000 صفحة من النصوص في السنة.

وسيتطلب اقتراح إدخال ثلاث لغات إضافية في الاتحاد البرلماني الدولي - العربية، البرتغالية والإسبانية - تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى المترتبة على ذلك. وسيشمل ذلك الحاجة إلى توظيف ثلاثة مترجمين / مراجعين إضافيين (الإسبانية، العربية والبرتغالية) في جنيف، بتكلفة تبلغ تقريباً 450000 فرنك سويسري - 500000 فرنك سويسري. وحتى لو تم الاستعانة بمترجمين خارجيين للترجمة عند بُعد، فإن من الضروري مراقبة الجودة في الموقع والتحقق من الوثائق للتأكد من دقتها واتساقها. وسيتطلب ذلك الاستعانة بمراجعين وسكرتاريا في مكث العمل لكل لغة من اللغات الإضافية.

### الترجمة الشفوية

ليس لدى الاتحاد البرلماني الدولي أي مترجمين فوريين من بين الموظفين. وله ترتيب مع اثنين من المترجمين الشفويين الرئيسيين الذين يحددون فرق من المترجمين الشفويين لخدمة الاجتماعات. يعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع الرابطة الدولية للمترجمين الشفويين للمؤتمرات (AIIC) - كـ مترجمين شفويين معتمدين. وبما أن الرابطة هي معيار معترف به عالمياً، فإن ضمان الجودة والمرونة مضمونان.

ويتراوح متوسط عدد المترجمين الشفويين المطلوبين لخدمة الاتحاد البرلماني الدولي في لغات العمل الأربعة (الإنجليزية، الفرنسية، الإسبانية والعربية) 40 شخصاً تقريباً. ويختلف مجموع تكاليف الترجمة الشفوية تبعاً لما إذا كانت الجمعية العامة تعقد في جنيف أو في الخارج (300000 فرنك سويسري - 500000 فرنك سويسري) وتغطيها موازنة الجمعية. وتمثل الترجمة (الإنجليزية - الفرنسية) و(الفرنسية - الإنجليزية) مجتمعة ما بين 65 و 70 بالمائة من مجموع موازنة الجمعية. ومن شأن إدخال اللغة البرتغالية كلغة رسمية للاتحاد البرلماني الدولي أن يؤدي إلى زيادة عدد المترجمين الشفويين (باللغات البرتغالية في تركيبة لغتهم) والتكاليف المرافقة لذلك. ويسعى الاتحاد البرلماني الدولي، قدر الإمكان، إلى توظيف المترجمين الشفويين محلياً. وبالإضافة إلى التكاليف المذكورة أعلاه للجمعيات، من الضروري إدراج تكلفة الترجمة الشفوية في الاجتماعات الأخرى للمنظمة.

إجمالي تكاليف الترجمة الشفوية في السنة: 1 مليون فرنك سويسري تقريباً.





## الممارسة الحالية فيما يتعلق بالترجمة الشفوية بلغات أخرى.

بالنظر إلى الموارد المحدودة للمنظمة واستجابة للطلبات المقدمة من الأعضاء للترجمة الشفوية إلى لغات أخرى، قدّم الاتحاد البرلماني الدولي إلى أقصى حد ممكن عدداً من مقصورات الترجمة الشفوية الإضافية للأعضاء الذين يقدمون مترجمين شفويين على حسابهم الخاص. وفي بعض الحالات، يوفر البرلمان المضيف ويغطي تكلفة الترجمة الشفوية إلى اللغة الوطنية إذا لم تكن واحدة من لغات العمل الأربع للاتحاد البرلماني الدولي (مثل الروسية في الجمعية العامة الـ 137).

## إنتاج جميع وثائق الاتحاد البرلماني الدولي بخمس لغات رسمية

لدى تنفيذ الاقتراح الداعي إلى إصدار جميع وثائق الاتحاد البرلماني الدولي (تقارير الجمعية العامة، قرارات اللجنة الدائمة، التعديلات، قرارات البد الطارئ، البيانات الصحفية، المنشورات، محتوى الموقع الإلكتروني، الترشيحات النتائج، والمحاضر الموجزة وما إلى ذلك) بجميع اللغات الرسمية الخمس، من الضروري مراعاة القيود الزمنية أثناء الجمعيات. وسوف يكون من الضروري توفير الوقت الكافي لإنتاج الوثائق ذات الجودة الكافية. وقد يؤدي الوقت المحدود المتاح إلى حدوث أخطاء، وعدم اتساق، والتفاوض الصعب بشأن النصوص الحساسة سياسياً.

بالمتوسط، 3-5 صفحات قياسية من النص العام يمكن ترجمتها في يوم واحد 8 ساعات. وفي حالة الحاجة إلى جميع الوثائق باللغات الرسمية الخمس المقترحة، سيلزم تعيين موظفين إضافيين (محررو الموقع الإلكتروني باللغات الإسبانية، العربية، والبرتغالية، بالإضافة إلى مترجمي الوثائق إلى الإسبانية، العربية، والبرتغالية).

وستتطلب المنشورات: التحرير، الترجمة، تحضير النصوص وتصحيحها، والتصميم بجميع اللغات الخمس، مع ما يصاحبه من زيادات في التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً أن يتفاوض مع الوكالات الشريكة التي تقدم بعض المنشورات معها بشكل مشترك. وفيما يتعلق بالموقع الإلكتروني، سيتعين تطوير البنية التحتية التقنية للغات غير المدرجة حالياً في الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي.

## الممارسة الحالية للترجمة إلى الإسبانية والعربية

يوجد لدى الاتحاد البرلماني الدولي ترتيب دائم مع أمانة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، والتي تقدم بموجبها الترجمة الإسبانية للوثائق الرسمية للجمعية مقابل رسوم. وفي السنوات الأخيرة، عهدت المجموعة العربية إلى الاتحاد البرلماني الدولي العربي، بترجمة النسخة العربية من الموقع الإلكتروني إلى اللغة العربية.



وقد ترغب اللجنة الفرعية المعنية بالتمويل في النظر في الآثار المالية المترتبة على إدخال ثلاث لغات رسمية إضافية في الاتحاد البرلماني الدولي وتحديد حلول للوفاء بهذه التكاليف.

وتبلغ التكاليف الإجمالية للترجمة التحريرية والشفوية، نتيجة إضافة اللغات العربية، الإسبانية، والبرتغالية سنوياً: 3.5 مليون فرنك سويسري.





Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

# 138<sup>th</sup> IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 – 28.03.2018

Governing Council  
Item 14  
Assembly  
Item 8

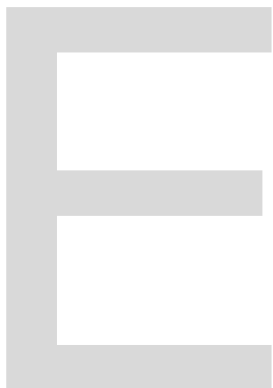
CL/202/14-Inf.1  
A/138/8-Inf.1  
24 January 2018

## Amendments to the IPU Statutes and Rules

The IPU President and the Russian Parliament have submitted a number of amendments that fall into six major categories:

- I. The international status of the IPU;
- II. Approval of agreements;
- III. IPU representation internationally;
- IV. A triennial strategy;
- V. Transparency and accountability; and
- VI. The introduction of additional languages at the IPU.

For each of these categories, and pending clarifications to be provided by the proponents of the amendments, the Secretariat has prepared background notes with information, facts and assessments to help the members in examining these amendments.



#IPU138

## I. International status of the IPU

This matter has generated much discussion over the years.

Under international law, an international organization is a Treaty-based organization of sovereign States (according to Article 2 of the Vienna Convention on the Law of Treaties, an "International Organization" is defined to mean an inter-governmental organization). As such, the UN strictly speaking does not recognize the IPU as an international organization, nor do the Governments of several IPU Member States. This has direct implications in terms of double taxation (as in the case of France), the issuance of visas (the IPU has not been able to hold statutory meetings in the EU since 1999), copyright for joint publications, etc.

In 1971, the IPU concluded a Headquarters Agreement with the Swiss Government, which "recognizes the personality and legal capacity of the IPU" and grants to it the immunities and privileges associated with those of an international organization. In 1998, the President of the United States issued an Executive Order designating the IPU (then holding an Office to the United Nations in New York) as "a public international organization entitled to enjoy the privileges, exemptions and immunities conferred by the US International Organizations Immunities Act".

In 1999, the IPU commissioned a legal Opinion on the status of the IPU as an international organization – <http://archive.ipu.org/finance-e/opinion.pdf> - which concludes that the IPU "possesses international legal personality and is an international organization *sui generis*, that is, it is an international parliamentary, political and representative organization". This served as a basis for IPU's efforts to secure permanent observer status with the UN General Assembly, a status reserved for international (i.e. intergovernmental) organizations. Ultimately, permanent observer status was granted in 2002 by the UN Member States in light of the IPU's "unique inter-State character as a world organization of national parliaments" (the UN never recognized the IPU as an "International Organization" *per se*).

In February 2010, in the context of preparations for the Third World Conference of Speakers of Parliament, the then IPU President Theo-Ben Gurirab convened an extraordinary enlarged session of the Executive Committee (enlarged), to examine IPU's relationship with the United Nations, its legal foundation and options to convert the IPU into a treaty-based organization with a formal status as the parliamentary counterpart to the United Nations. The discussion was inconclusive, and the Speakers' Conference later that year ultimately endorsed a more general Report on *Strengthening the IPU and its relationship with the United Nations* - <http://archive.ipu.org/splz-e/speakers10/3c.pdf>.

The question of IPU's international status was discussed most recently in the context of the new Cooperation Agreement between the IPU and the United Nations. The IPU Executive Committee set up a sub-Committee on the Cooperation Agreement, which functioned between 2014 and 2015 and examined the various aspects of the Agreement, including possible modalities to consolidate IPU's status as an international organization under international law (such as the possibility of becoming a related agency of the UN and converting the IPU into an intergovernmental organization). The IPU Members decided to maintain the status quo – preserve IPU's unique character and independence, and not pursue any course of action that may render the IPU subservient to the UN and to its Member Governments. One suggestion that was aired was that of including an explicit recognition of IPU's international status in the formal Agreements concluded with the hosts of future IPU Assemblies.

Following the above-mentioned deliberations within the IPU's governing bodies, a new Cooperation Agreement, based on developments in institutional relations since 1996 and the successive consensus Resolutions of the UN General Assembly, was signed in July 2016 by the Secretaries General of the UN and the IPU - [www.ipu.org/sites/default/files/documents/2016\\_cooperation\\_agreement.pdf](http://www.ipu.org/sites/default/files/documents/2016_cooperation_agreement.pdf).

## II. Approval by the Governing Council of all agreements to be signed by the IPU

The IPU enters into different kinds of agreements which can be divided into two main categories:

### 1. **Institutional agreements: Agreements signed with other organizations and partners which set overall work objectives for the Organization**

These agreements state the terms of collaboration with an organization or partner or the intent to work together in a specific area. The agreements either lead to concrete collaboration or remain at the intent stage (e.g. the Global Fund). Such agreements are useful insofar as they lay the foundation for concrete cooperation. They can be followed up by a Memorandum of Understanding or a Letter of Agreement but are not necessarily linked to deliverables.

Examples of such agreements are the **IPU-UN agreement** which was presented to the Executive Committee and approved by the Governing Council. This agreement was discussed at length both at the Executive Committee and the Governing Council. A Sub-Committee was created to examine the agreement. Following these discussions and the go-ahead of the IPU governing bodies, the IPU Secretary General signed the agreement with the UN Secretary-General.

Other examples are the **IPU-CERN agreement** and the **IPU-UNDP agreement**, the revised version of which was signed in November 2017.

### 2. **Implementation agreements: These agreements constitute the bulk of agreements concluded by the IPU. They serve to implement the vision and objectives set by the IPU's governing bodies (as set out in the Strategy, the budget and institutional agreements passed with partner organizations). These agreements are time-bound with specific deliverables. Implementation agreements are detailed and directly hold accountable the Secretariat for implementation. These agreements are generally signed by the Secretary General, especially when the other party is represented by the executive head of the institution.**

**Two types of implementation agreements can be identified:**

- (a) **Agreements with donors:** These agreements are concluded following the guidelines set by the Governing Council. They define the terms of collaboration between the IPU and a donor. A donor agreement is accompanied by a plan and budget and deliverables. All such agreements are reported upon in the Executive Committee and Governing Council as part of the reporting. They are signed by the Secretary General. They can be signed with a Parliament (e.g. the UAE), a governmental development agency (e.g. the SIDA agreement), a branch of a ministry (e.g. Global Affairs Canada), an NGO (e.g. Worldwide Support for Development), etc. Donor agreements are passed within the framework of the guidelines on voluntary funding set by the Organization.
- (b) **Agreements with Parliaments and partners:** These agreements are entered into within the framework of the organization of a project, i.e. for the purpose of the organization of an event/activity (whether national, regional or international) or the production of tools. They include agreements with Parliaments hosting Assemblies, agreements entered into for the organization of specific activities, for instance outreach visits in countries (e.g. Mauritania – VAW, Bangladesh – child marriage), agreements for the organization of a national training programme (e.g. Djibouti – SDG), or with partners for the production of tools (e.g. UNHCR – Handbook on Refugees, ICRC - Handbook on IHL).

Generally, the Chief Executive Officer (CEO) of an organization is the one empowered to commit the organization legally.

### III. IPU representation internationally

The IPU participates in many types of meetings in Geneva, New York and, from time to time in other parts of the world. Some of the meetings are planned well in advance as they are part of the regular programme of work, whereas many others are scheduled on short notice. Meetings can be further categorized as *formal*, in which the IPU is invited to express an official position, and *informal*, which usually entail a working level kind of interaction.

The IPU issues statements regarding international events, and from time to time holds news conferences to launch an initiative or promote a political viewpoint.

In the case of formal meetings, depending on the level of participation that is expected of all participating organizations, the usual practice is that the President or Secretary General of the IPU is the spokesperson. When neither is available, the IPU would normally be represented by a senior staff member.

In the case of informal meetings, the practice has been that the IPU is usually represented by the Secretary General or staff member(s) acting on behalf of the Secretary General.

In all instances, budget and scheduling constraints are overriding factors in determining the level of IPU representation in international meetings.

#### **Meetings organized by the UN or other inter-governmental organizations**

Based on past practice, the following categorization of meetings and corresponding level of representation can be made:

**Major summits**, at the Heads of State/Government level (President, PM) such as the SDG Summit in 2015. It is usual practice that, when the IPU is able to speak at these meetings, the President represents the IPU. The President's statements are based on IPU policies, principles, resolutions, conclusions from general debates or research projects.

**Ministerial level meetings** such as the High-Level Political Forum (HLPF), and the Development Cooperation Forum (DCF) of the Economic and Social Council (ECOSOC), the Conference of the Parties to the UN Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). When the IPU has an opportunity to speak, it is represented by either the President or the Secretary General.

**Negotiation of international agreements**, such as in the lead-up to the SDGs, or the Global Compact for Migration. These negotiations entail frequent meetings over several months at a technical/policy level, attended by ambassadors and mission staff. On the discretion of the chair of these meetings, the Head of the IPU Permanent Observer Office or her staff is allowed to speak briefly, after the missions have spoken.

**Negotiation of routine UN General Assembly Resolutions**, this occurs over several weeks and on the discretion of the chair of the meeting, the staff of the IPU Permanent Observer Office may make a point drawn from an IPU official resolution.

**Special events or events** such as panels comprising Permanent Representatives, UN officials and experts, are often organized on short notice. The President or Secretary General, in Geneva or New York, may participate depending on the level of other participants, and scheduling issues. In many cases, the staff of the IPU Permanent Observer Office or other IPU staff participate. One example is the recent event on Voting Rights of Migrants, or the event of iKNOW politics, for which invitations were received on short notice.

**Specialized meetings hosted by the United Nations and other organizations.** The IPU can be invited to participate in specialized meetings. When the President is unable to attend, she/he, in consultation with the Secretary General, designates an IPU office holder. For instance, Mr. Chowdhury represented the IPU as Honorary President and presented the IPU-UNDP Second Global Parliamentary Report to the UN DESA Symposium on *Building Effective, Accountable and Inclusive Institutions and Public Administration for Advancing the 2030 Agenda for Sustainable Development* (Republic of Korea, 6-8 December 2017). Ms. Cuevas Barron, then a member of the IHL Committee,

represented the IPU at the UN Humanitarian Summit in Istanbul in May 2016. Ms. Rojas, as President of the Standing Committee on Peace and International Security, represented the IPU at the Geneva Peace Week in November 2017. Ms. Mensah Williams, as President of the Bureau of Women Parliamentarians, represents the IPU at the Commission on the Status of Women each March in New York. Often, members of the Executive Committee from the region where a meeting is taking place are invited to represent the IPU.

**Ambassadors retreats.** These are infrequent events to which the IPU has been invited from time to time. Depending on the subject matter the IPU is represented by either the staff of the Office of the Permanent Observer to the UN or a designated staff member.

**Official functions** offered by the UN Secretary-General or other senior government officials in New York, are attended by the President if she/he happens to be readily available; in her/his absence, the IPU is represented by the Secretary General. The most prominent function of the year, to which the IPU President is invited, is the official luncheon that the UN Secretary-General offers to the Heads of State and of Government gathered for the opening of the annual session of the General Assembly, in the third week of September. At other official receptions, the IPU is represented by the President, the Secretary General or the Head of the Office of the Permanent Observer to the UN.

**Secretariat level meetings** occur at a working level and the IPU Secretariat, including the Secretary General, the Head of the Office of the Permanent Observer (in New York) or senior staff members attend. These meetings are held to discuss joint activities. Examples include meetings with focal points at the UN Secretariat, UNDP and other agencies. There is also an annual meeting between the UN and the IPU at the administrative level.

#### **Meetings organized by national parliaments, regional and global inter-parliamentary organizations**

There are several levels of meetings and interactions with each of these organizations, including formal parliamentary organizations (e.g., the Pan African Parliament, the European Parliament, etc.) and informal parliamentary networks (e.g., Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament; Parliamentarians for Global Action, the Parliamentary Network On The World Bank and International Monetary Fund, etc.).

Historically, the President and Secretary General complement each other in their work with national parliaments and related parliamentary organizations with either regional or global reach. This is especially important as the President's national duties may not allow her/him to engage on a full time basis on maintaining these relations.

During his term, President Chowdhury conducted 52 missions on behalf of the IPU, including a mission in May 2017 to the Canadian Parliament to thank them for hosting the Young MPs meeting later that year.

The President or Secretary General is often invited to anniversary celebrations in Member Parliaments or ceremonial openings of parliament. Recent examples include: President Chowdhury attended celebratory events in Hungary, Lithuania, Romania and the Russian Federation, where he addressed their Parliaments. In November, the Secretary General attended Sweden's 100<sup>th</sup> anniversary of IPU membership. From time to time, a designated office holder may represent the President. In August 2017, Mr. Urtubey, acting President of GRULAC, represented the IPU in a mission to re-engage the Honduran Parliament. Recently, the Secretary General was invited to and attended the opening of parliaments in Benin and Togo.

#### **Meetings organized by non-governmental organizations and ad hoc initiatives**

In terms of relations with international non-governmental organizations, such as think tanks and foundations, the initial contact is usually at the staff level.

Historically, the President has initiated new relationships, often with the support of IPU Secretariat staff, such as former President Chowdhury's engagement with the Bloomberg Foundation and its Tobacco Free Kids initiative which worked to support an SDG meeting for South Asian Speakers in early 2017.

**Membership of specialized structures in other organizations**

Occasionally, the President or the Secretary General is invited to sit on specialized structures dealing with issues on the agenda of the IPU. For instance, former President Chowdhury was invited by the UN Secretary-General to sit on the Steering Committee of the Every Woman Every Child Strategy. The Secretary General was invited by the UN Secretary-General to sit on the Lead Group for the Scaling Up Nutrition Movement.

**Daily interaction with international organizations**

Generally, the Secretary General, in keeping with the Statutes, maintains relations with other Executive Heads of international organizations, identifies opportunities for collaboration, secures partnerships, that are consistent with IPU's strategy and which are submitted to the IPU governing bodies for approval. He is supported in this role by his senior colleagues who maintain contacts at the more technical level.



#### **IV. Triennial Strategy for the IPU (accompanied by a triennial communications strategy)**

The development and revisions of the IPU's Strategy is Member-driven. As such, the process allows time for consultations, feedback and evaluation. The first five-year Strategy (2012-2017) was developed further to a one-year consultative process, whereby (1) Members were asked to identify priorities for the IPU; (2) the IPU Secretariat prepared a first draft of the Strategy based on priorities set by Members; (3) Members commented on this first draft; and (4) the Secretariat revised the draft which was then submitted for adoption to the IPU governing bodies.

The 2012-2017 Strategy allowed for a mid-term external evaluation aimed at assessing whether the set priorities were realistic and whether they met the requirements of Members.

Preparations for the 2017-2021 Strategy were discussed by the IPU governing bodies. The Strategy is an updated version of the previous Strategy and builds on the findings of the mid-term evaluation and factors in the new sustainable development architecture. The draft prepared by the Secretariat was discussed by the Executive Committee and presented to Members for comments; the document was then finalized by the Secretariat and presented to Members and the Governing Council for approval. The process of developing the updated Strategy took one year.

The Strategy is not a workplan but a document which sets the overall framework of work for the Organization as it identifies priorities as seen by its Members.

Flexibility in delivery is achieved at the level of workplans and annual budgets which are examined by the Executive Committee, following a draft prepared under the guidance of a sub-committee and approved by the Governing Council at each October session. It is at that level that priorities can be set for the Organization and for the year (while still within the framework of the IPU Strategy). The IPU President has in the past made use of this entry point to agree with the membership on some priorities, the most recent of which include disaster risk reduction, the SDGs and climate change.

Five years have been determined as an adequate duration as it allows for evaluations, stock-taking and building on lessons learnt. A duration of five years also provides time for negotiations with donors to take place and to secure medium-term agreements. The five-year approach provides for sustainability in vision, which is essential to donors. Sustainability is also expected as some agreements overlap from one strategy to another. A quick review of practice in other international organizations reveals that on average, strategies are four to five years long (WHO – four years, WIPO – six years, ILO – four years, UNHCR – five years, UNDP – four years, IFRC – 10 years).

The IPU does have a communications strategy that has been examined by the Executive Committee most recently in 2012 (Quebec City). The principle of approval by the governing bodies promotes Members' ownership and should be encouraged.

## V. Annual report on transparency and accountability

*"The IPU is committed to high ethical standards, transparency and accountability to all internal and external stakeholders, including its Member Parliaments, personnel, beneficiaries, donors and cooperating partners. The IPU has a zero tolerance policy for fraud and corruption practices.*

*The IPU, in accordance with best practice risk management, acknowledges that strong internal prevention mechanisms and controls at all managerial levels and locations in the Organization are the best means to prevent fraud and corruption."*

### **IPU Fraud and Corruption Prevention and Control Policy**

At present, the IPU has a range of policies that contribute to ensuring transparency and accountability at all levels of the Organization in implementing its strategy through its annual plan and budget. These include the following regulations and policies:

- Code of Conduct for IPU Personnel;
- IPU Staff Regulations;
- IPU Fraud and Corruption Prevention and Control Policy;
- Financial Regulations of the IPU;
- IPU Risk Management Framework;
- Guidelines relating to voluntary contributions to the IPU;
- IPU Gender Mainstreaming Policy;
- IPU Common Principles for Support to Parliaments.

At an operational level, the IPU has a number of mechanisms to put these policies into practice including for example, the Accounting Policies and Procedures Manual, the Staff Rules, Risk Management Register. There are regular evaluations of staff and programme results.

### **Transparency and Accountability is ensured through the oversight, review and reporting of the following bodies:**

- Governing Council;
- Executive Committee;
- Sub-Committee on Finance;
- External Auditors;
- External Actuaries for the Pension Fund;
- Internal Auditors;
- External Programme evaluators.

Updates on each of these policy areas are provided through reports to the governing bodies at each session. The financial accountability processes in particular are subject to their own statutory cycles with direct review and oversight from auditors and the Sub-Committee on Finance and to compliance with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). Each report by the External Auditors must provide certification of compliance or non-compliance with IPSAS. The report contains conclusions to which management has to respond. When approved by the governing bodies, the recommendations have to be implemented by the Secretariat.

It could be useful to capture the overall status of transparency and accountability within the IPU in an overarching report which would encompass all these different policy elements and explain how they relate to and complement one another.

Any statutory amendments in this regard should clarify the scope of a transparency and accountability report, whether or not it extends beyond the activities of the Secretariat and the governing bodies to the activities of individual Member Parliaments.

## **VI. Introduction of three additional official languages at the IPU**

The proposal to introduce additional official languages in the IPU is consistent with its policy of achieving universal membership and reaching out to all its constituencies. The proposal should be examined on the basis of an assessment of the additional costs involved. This note seeks to identify the financial implications of such a measure.

### **Official versus working languages**

The IPU makes a distinction between its *official languages* – English and French – in which all its official documents are produced and circulated to Members, and its *working languages* - English, French, Spanish and Arabic – into and from which simultaneous interpretation is provided at IPU Assemblies.

### **Structure and resources**

The **Language Service** (responsible for translation and interpretation) currently comprises one full-time staff member, one part-time staff member (who has other responsibilities) and one part-time consultant.

### **Use of freelance translators**

The bulk of translations (75%) is outsourced to freelance translators, who are remunerated in keeping with UN practice and AITC (*Association internationale des traducteurs de conférence*)-negotiated fees. This provides the IPU with quality assurance. The costs of contracting the services of freelance translators and précis-writers during Assemblies are covered by the Assembly budget and, combined with interpretation, represent the single highest cost under this budget.

***Current total translation costs (including staff) per year: approx. CHF 1 million.***

### **Workflow and quality control**

Documents are currently processed as follows to ensure optimal quality control: original texts are edited (editor), sent for translation (translator), revised to ensure consistency and accuracy (reviser) and then cross-checked in both languages to ensure text alignment by a pool of secretaries. On average, 2,500 – 3,000 pages of text are translated per year.

The proposal to introduce three additional languages at the IPU – Arabic, Portuguese and Spanish – will have staff, cost and other implications. These will include the need to hire three additional translators/revisers (Spanish, Arabic and Portuguese) in Geneva, amounting to approx. CHF 450,000 – CHF 500,000. Even if translations are outsourced to remote translators, onsite **quality control** and cross-check of documents for accuracy and consistency will be necessary. This will entail hiring on-site revisers and secretaries for each of the additional languages.

### **Interpretation**

The IPU does not have any staff interpreters. It has an arrangement with two Chief Interpreters who identify teams of interpreters to service meetings. The IPU works with AIIC (*Association internationale des interprètes de conférence*)-accredited interpreters. As the AIIC is a globally recognized benchmark, quality assurance and flexibility are guaranteed.

The average number of interpreters required to service an IPU Assembly in the four working languages (English-French-Spanish-Arabic) is close to 40. The total amount of interpretation costs varies depending on whether the Assembly is held in Geneva or abroad (CHF 300,000 – CHF 500,000) and is covered by the Assembly budget. Taken together, the translation (EN-FR) and interpretation (EN, FR, SP, AR) component represents between 65-70 per cent of the total Assembly budget. The introduction of Portuguese as an official IPU language would result in an increase in the number of interpreters (with Portuguese in their language combination) and attendant costs. To the extent possible, the IPU seeks to recruit interpreters locally. In addition to the above-mentioned additional costs for Assemblies, it is necessary to factor in the cost of interpretation in the other meetings of the organization.

***Current total interpretation costs per year: approx. CHF 1 million.***

#### **Current practice regarding interpretation in other languages.**

In view of the Organization's limited resources and in response to requests from Members for interpretation into other languages, the IPU has to the extent possible made available a number of additional interpretation booths for Members who provide interpreters at their own cost. In some cases, the host Parliament provides and covers the cost of interpretation into the national language if it is not one of the IPU's four working languages (e.g. Russian at the 137<sup>th</sup> Assembly).

#### **Production of ALL IPU documents in five official languages**

In implementing the proposal to produce ALL IPU documents (Assembly reports, Standing Committee resolutions, amendments, emergency item resolutions, press releases, publications, website content, candidatures, Results and summary records, etc.) in all five official languages, it would be necessary to factor in time constraints during Assemblies. Sufficient time would be necessary to produce the documents with adequate quality control. Limited time available may result in errors, inconsistencies and difficult negotiation of politically-sensitive texts.

On average, 3-5 standard pages of general text can be translated in one 8-hour day. Should ALL documents be required in the proposed five official languages, additional staff would have to be hired (web editors in Spanish, Arabic and Portuguese for the website in addition to Spanish, Arabic and Portuguese translators for documents).

Publications would require editing, translation, proof-reading and layout in all five languages, with attendant cost increases. In addition, the IPU would also have to negotiate with partner agencies with whom some publications are jointly produced. Regarding the website, technical infrastructure would have to be developed for the languages not currently included in the IPU website.

#### **Current practice for translation into Spanish and Arabic**

The IPU has a standing arrangement with the GRULAC Secretariat under which the latter provides the Spanish translation of **official Assembly documents for a fee**. In recent years, the Arab Group has entrusted translation into Arabic of the Arabic version of the website to the Arab Inter-Parliamentary Union.

The Sub-Committee on Finance may wish to consider the financial implications of introducing three additional official languages at the IPU and identify solutions to meet these costs.

***Estimated total translation and interpretation costs of adding Arabic, Spanish and Portuguese per year: CHF 3.5 million***